بلاغ صحفي

الاجتماع الخامس للجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية

الرباط، 23 يونيو 2017

عقدت لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية، التي تتولى بموجب القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها تقييم المخاطر النظامية للقطاع المالي، اجتماعها الخامس يوم 23 يونيو بمقر بنك المغرب بالرباط.

وخلال هذا الاجتماع، صادقت اللجنة على تقرير الاستقرار المالي برسم سنة 2016، كما قامت بتحليل خريطة مخاطر النظام المالي واطلعت على التقدم المحرز في خارطة الطريق التي أعدتها السلطات المختصة في مجال الاستقرار المالي للفترة 2016-2018.

وأفضى تحليل وضعية النظام المالي بالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمالية المسجلة والمتوقعة إلى الخلاصات الرئيسية التالية:

- وصلت المخاطر الماكرو اقتصادية على العموم إلى مستوى معتدل، حيث ظلت المخاطر الناجمة عن الوضعية الخارجية محدودة بفضل مستوى الاحتياطيات الدولية الصافية التي تغطي أزيد من ستة أشهر من واردات السلع والخدمات. وعلى الصعيد الداخلي، تأثر الاقتصاد الوطني خلال سنة 2016 بالأداء السلبي للقطاع الفلاحي وباستمرار ضعف الأنشطة غير الفلاحية.

  أما التوقعات الماكرو اقتصادية، فقد ظلت إيجابية نظرا للانتعاش المرتقب للنشاط الاقتصادي العالمي والتسارع المنتظر خلال 2017 للنمو الوطني، مدعوما بالخصوص بانتعاش القطاع الفلاحي والتعافي التدريجي للأنشطة غير الفلاحية. وفي الوقت نفسه، من المنتظر أن ينخفض عجزا الحساب الجاري والميزانية بحلول سنة 2018.
- سجلت القروض البنكية الممنوحة للمقاولات غير المالية نسبة نمو إيجابية بعد الانكماش المسجل في سنة 2015، غير أن نسبة القروض المتعثرة ارتفعت من جديد في ظل الصعوبات التي تواجهها بعض القطاعات.
- استنادا إلى دراسة قام بها بنك المغرب، شملت عينة مكونة من حوالي 14.000 مقاولة غير مالية خاصة وعمومية، تزايدت مجددا آجال أداء الديون ما بين المقاولات،لاسيما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وبعض القطاعات الاقتصادية. ومن شأن التعجيل بنفيذ إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بآجال الأداء الذي تم إتمامه في النصف الثاني من سنة 2016 أن يسهم في تخفيف هذه الوضعية.
- تأثرت حصيلة البنوك بتداعيات الظرفية الاقتصادية الوطنية. فقد سجلت البنوك انخفاضا في هامش الفوائد إلى جانب ارتفاع جديد في مخاطر الائتمان على معاملاتها في المغرب، في حين حققت أنشطتها البنكية بالخارج

أداءً جيدا. على العموم، لا تزال البنوك تتوفر على مستوى جيد من الرسملة. وعلاوة على ذلك، يتم حاليا تعزيز الإطار الاحترازي من أجل تقوية قدرة القطاع على مواجهة الصدمات.

- يواصل قطاع التأمينات التوفر على هامش للملاءة لتغطية مخاطر الاكتتاب، بمعدل يفوق بكثير الحد الأدنى المطلوب. وأخذا بعين الاعتبار الانتقال مستقبلا إلى نظام الملاءة على أساس المخاطر، فمن المرتقب أن تنخفض فوائض الهوامش بشكل ملحوظ. وشهدت فوائض القيمة غير المحققة التي قد تنجم عن محافظ أصول شركات التأمين ارتفاعا بسبب أداء سوق البورصة.
- مكن الإصلاح المعياري لنظام المعاشات المدنية من تحسين وضعيته المالية عن طريق موازنة تسعيرة هذا النظام مع الحقوق المستقبلية للمنخرطين، وذلك دون امتصاص التزاماته المهمة برسم الحقوق الماضية.
- وفيما يتعلق بسوق البورصة، اتخذت السيولة منحى تصاعديا، غير أنها لا تزال غير كافية، نتيجة بالأساس لضعف الرأسمال العائم. ويظل تقلبها معتدلا، حيث سجل انخفاضا خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2017 بعد سنتين متتاليتين من الارتفاع. وبالرغم من تصحيح الأسعار في بداية السنة، بلغ تقييم بورصة الدار البيضاء مستوى عال، مدفوعا بالمستثمرين الذين يبحثون عن ربحية في سياق انخفاض أسعار الفائدة.
- أما على مستوى سوق الدين الخاص، و على الرغم من الصعوبات التي تواجهها بعض الشركات، تظل مخاطر الائتمان معتدلة عموما. وشهد السوق إصدار سندات ثانوية دائمة من نوع جديد (convertible contingent bonds)، تتسم بنموذج مخاطر مختلف عن الإصدارات الاعتيادية، إلا أن الحجم الإجمالي لهذه الإصدارات يبقى محدودا.

وتدارست اللجنة أيضا تنفيد خارطة الطريق الخاصة بمساهمة القطاع المالي المغربي في النهوض بالتنمية المستدامة. كما ناقشت تحديات المالية الرقمية ومخاطر الجريمة الالكترونية.

التواصل الصحفي:
نعيم الصقلي
الهاتف: 06.66.208.246
البريد الإلكتروني: n.sqalli@bkam.ma

-